ورشة عمل إقليمية

استثمار قوة البيانات في دعم مكافحة الفساد من أجل التنمية المستدامة

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

26–28 أيار / مايو 2025

البرنامج

لمحة عامة

أرست عقودٌ من جهود البحث والمناصرة إجماعًا دوليًا على أن **مكافحة الفساد ركيزةٌ أساسيّةٌ لتعزيز فعالية جهود التنمية**، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحسين جودة حياة الأفراد وسبل عيشهم، فضلاً عن تعزيز مناعة الاقتصادات والمجتمعات في مواجهة الأنشطة الإجرامية وسائر التهديدات التي تطال الأمن البشري، بما في ذلك الصراعات والتبعات المترتبة على الكوارث الناتجة عن تغيّر المناخ.

يؤكد هذا التوجه كلٌّ من **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** والخطة العالمية 2030 بأهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة، لا سيما **الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية**. في الواقع، لا تقتصر أثار الفساد على استنزاف الأموال العامة التي يفترض بها أن تستخدم لتنفيذ مشاريع تنموية تفيد الناس في قطاعات أساسية كالصحة والتعليم والمياه والطاقة والنقل، بل إنّه يعرقل أيضًا النمو الاقتصادي، ويقوّض العدالة الاجتماعية، ويضعف الثقة في المؤسسات العامة، ويقلّص فرص تحقيق مستقبل أفضل للجميع.

في ظل محدودية الموارد المتاحة لمواجهة التحديات التنموية المتفاقمة التي يشهدها العالم اليوم، تبرز الحاجة إلى تعزيز جهود مكافحة الفساد أكثر من أي وقت مضى. فعلى الرغم من التقدّم المُحرز خلال العقدين الماضيين، **لا تزال الجهود العالمية دون مستوى التطلعات العامة والاحتياجات الراهنة**، في حين تبقى أواصر العلاقة بين جهود مكافحة الفساد وبين أولويات التنمية الوطنية ضعيفة بشكل عام، بل غائبة في بعض السياقات. في الواقع، لا يزال الفساد يُعد من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم، وهو يؤثر على الدول بغضّ النظر عن درجة ثرائها أو مستوى نموها الاقتصادي أو طبيعة أنظمتها السياسية – فهو تحدٍ عالمي بامتياز. تُقدَّر كلفته المباشرة على الاقتصاد العالمي بأكثر من 3.65 تريليون دولار أمريكي سنويًا، ناهيك عن التكاليف غير المباشرة والخسائر المرتبطة بالفرص الضائعة، والتي تتجسّد بأشكال مختلفة كالفقر والجوع والبطالة ورداءة الخدمات العامة، علمًا بأن الفئات الأكثر هشاشة هي التي تتحمّل غالبًا العبء الأكبر من أثار الفساد.

الوضع العام في المنطقة العربية لا يختلف كثيرًا عن الوضع العالمي. لقدّ حقّقت بعض الدول العربيّة بالفعل تقدّمًا ملحوظًا في تعزيز أطر مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء وتمكين الهيئات المعنية، وتطوير التشريعات ذات الصلة، وتوسيع نطاق التحقيقات والملاحقات القضائية، واعتماد برامج امتثال في القطاعين العام والخاص، لا تزال العديد من الدول متأخرة في هذا المسار. لكنّه وبرغم تفاوت مستويات التقدم في مجالات الوقاية من الفساد محاربته، تبقى أواصر العلاقة بين تلك المجالات وبين الجهود الوطنية التي تبذلها الدول العربية في مجال التنمية غير مستكشف بشكل منهجي، وذلك في مختلف أنحاء المنطقة العربية. فالمهارات والخبرات المتخصصة اللازمة لتحديد وفهم ومعالجة مخاطر الفساد المرتبطة بتحقيق

أهداف إنمائية محددة تبقى نادرة لاسيما في ما يتعلّق بالمجالات الشائكة المتعدّدة الأبعاد مثل العمل المناخي أو جهود التعافي من الأزمات. أضف إلى ذلك أن أوجه التكامل بين الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد والاستراتيجيات الوطنية القطاعية الأخرى – مثل استراتيجيات الشباب أو استراتيجيات تنمية القطاع الخاص – تكاد تكون غائبة، مما يحدّ من فاعلية الجهود الرامية إلى بناء اقتصادات أكثر تنافسية ومجتمعات أكثر عدالة واستدامة.

انّ معالجة نقاط الإلتقاء والتكامل المحتملة بين جهود مكافحة الفساد وجهود التنمية من خلال تعزيز التعاون بين مجموع الجهات المعنية تقليديًّا بمكافحة الفساد (مثل الهيئات المتخصصة، وأجهزة الرقابة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالحَوْكمة) ومجموع الجهات المعنية تقليديًّا بمتابعة برامج ومشاريع التنمية (مثل وزارات التخطيط والمالية، والوزارات القطاعية الرئيسية، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية) من شأنه أن يُضفي قيمة مضافة كبيرة على جهود الطرفين، ويُعزّز في الوقت ذاته مساهمتهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤى وخطط التنمية الوطنية في مختلف أنحاء المنطقة. مع ذلك، لا تزال هذه الإمكانات المهمة غير مُستغلة بالشكل الكافي، حيث تظل قدرات الوقاية من الفساد والتحقيق فيه معزولة إلى حد كبير عن مسارات التنمية، في حين تبقى المبادرات المشتركة التي تجمع بين هذين المجتمعين نادرة وغير مُمأسسة بالشكل المطلوب.

يشهد هذا الواقع تغيّرًا تدريجيًا مع تزايد الجهود الرامية إلى سد الفجوة بين مجتمع مكافحة الفساد ومجتمع التنمية، سواء في المنطقة العربية أو على مستوى العالم. لكن تبرز في هذا السياق عقبة محورية تتمثّل في **نقص البيانات المتعلقة بالفساد، وجهود مكافحته، وآثاره على التنمية**. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، أحرزت عدّة منظمات دولية تقدمًا ملحوظًا في مجال قياس الفساد ومتابعة مكافحته، ومن بينها منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي، ومؤسسة مو إبراهيم، ومعهد بازل للحوكمة، ومبادرة مراقبة المخاطر، ومؤخرًا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي أطلقت "مؤشرات النزاهة العامة"، واضعة بذلك معيارًا جديدًا لتعزيز النزاهة العامة وبناء قدرة الحكومات على الصمود أمام مخاطر الفساد. لقد طُوّرت هذه المؤشرات والمنهجيات لقياس تصورات الفساد، والخبرات المتعلقة به، ومدى انتشاره، وهي أدوات أساسية تتيح للدول تقييم فعالية جهود مكافحة الفساد، ورصد نتائج الإصلاحات ذات الصلة، والأهم من ذلك، استخلاص الدروس من النجاحات والإخفاقات، وفهم الأسباب الكامنة ورائها. مع ذلك، لا تزال الحاجة قائمة إلى تعزيز هذه الجهود من خلال تطوير أدوات ومنهجيات وبيانات موحدة وقابلة للتطبيق، بما يُسهم في توفير أدلة موثوقة توجّه السياسات والبرامج الخاصة بمكافحة الفساد، وتعزّز في الوقت ذاته تكاملها مع

أولويات التنمية المستدامة. تسترشد هذه الجهود المستقبلية بـ "مبادئ فيينا نحو إطار عالمي لقياس الفساد"[1]، وهي وثيقة مرجعية تضع خارطة طريق لتطوير أطر قياس شاملة وفعّالة، وتعزيز الروابط بين مكافحة الفساد وأجندة التنمية العالمية.

على الرغم من الطابع العالمي لهذه المسألة، فإن نقص البيانات المتعلقة بالفساد ومكافحته وتداعياته التنموية **هو أكثر حدّة في المنطقة العربية**. أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 إلى الفجوة الكبيرة في البيانات المتاحة، وبشكل خاص في مجالات اكتساب المعرفة ونشرها، والحريات، والحوكمة الرشيدة، وتمكين المرأة. ووفقًا لذلك التقرير الشهير، أدى نقص البيانات إلى إضعاف القدرة على قياس التقدم وتوجيه السياسات في هذه المجالات الحيوية الثلاثة. رغم الاستثمارات الكبيرة التي تم تخصيصها منذ ذلك الحين لسد فجوة البيانات في معظم المجالات المذكورة، تبقى الإحصاءات الموثوقة، القابلة للمقارنة، والمفصلة حول الفساد ومكافحته نادرة جدًا. يظهر ذلك بوضوح في التمثيل المحدود للدول العربية في قواعد البيانات الدولية ذات الصلة، وكذلك في نقص البيانات الوطنية المتاحة للجمهور، والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز جهود مكافحة الفساد وتوثيق الصلة بين هذه الجهود وأهداف التنمية المستدامة.

في سبيل استكشاف وتدعيم العلاقة بين مكافحة الفساد وتحقيق التنمية في منطقة الدول العربية، والبحث في سبل استثمار قوة البيانات لتحقيق هذا الهدف، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة مختارة من الشركاء العالميين والإقليميين لتنظيم ورشة عمل إقليمية. تهدف الورشة إلى **تعزيز التعاون الإقليمي واثراء النقاش العالمي** استعدادًا للمؤتمر العالمي الثاني لقياس الفساد، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر/كانون الأول 2025. يسعى البرنامج من خلال هذا التعاون إلى تحسين دقة وموثوقية وفائدة منهجيات قياس الفساد، استنادًا إلى "مبادئ فيينا 2023"، وتعزيز استخدامها كأداة استراتيجية لمكافحة الفساد ودعمه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تُعقد ورشة العمل الإقليمية تحت عنوان "استثمار قوة البيانات في دعم مكافحة الفساد من أجل التنمية المستدامة" **في مدينة عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة من 26 إلى 28 مايو/أيار 2025**. تُنظّم الورشة بدعم من المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، في إطار شراكته الاقليمية مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، وتَستند إلى الجهود المبذولة من جانب المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، الذي يُنفَّذ بالشراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي. كما تبني الورشة على المبادرة العالمية بشأن قياس الفساد المدعومة

[1] مبادئ فيينا نحو إطار عالمي لقياس الفساد كانت نتاج المؤتمر العالمي الأول حول استثمار البيانات لتحسين قياس الفساد، الذي نُظم في فيينا، النمسا، في الفترة من 31 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2023، من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA)

من جانب هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية (نزاهة) بالتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المبادرة العالمية المشتركة التي أُطلقت عام 2023.

من المتوقع أن يشارك في الورشة ما يقارب من 100 مشارك، بما في ذلك كبار ممثلي هيئات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وأجهزة الرقابة في الدول العربية، وخبراء مستقلون وممارسون من الحكومة، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية. من المتوقع أن يسهم هؤلاء المشاركون بتقديم وجهات نظر إضافية تركز على أواصر العلاقة بين مكافحة الفساد والتنمية المستدامة، بما يعزز النقاش ويسهم في تقديم حلول فعّالة لرفع مستوى التعاون بين هذه الأطراف لتحقيق أهداف التنمية.

يعمل المشاركون معًا على مدى ثلاثة أيام لتحقيق هدف مزدوج:

- **أولاً**، البحث المشترك في أوجه العلاقة ومجالات التكامل بين مكافحة الفساد وبين أربع أولويات تنموية محددة عابرة للقطاعات، وذلك استنادًا إلى مجموعة من أوراق العمل التي تم إعدادها بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائية وهي: (أ) تنمية القطاع الخاص، (ب) دعم تمكين ومشاركة الشباب، (ج) العمل المناخي، و(د) الوقاية من الصراعات والتعافي منها. أمّا الاعتبارات لمتعلّقة بالنوع الإجتماعي فستكون حاضرةً في هذه الأولويات بناءً على أوراق البحث والمواد التوجيهية ذات الصلة التي تم تطويرها في إطار "الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، بالتعاون مع تحالف "قياديات من أجل النزاهة ومكافحة الفساد في الدول العربية".
- **ثانيًا**، مراجعة مجموعة من المؤشرات المقترحة المصممة لقياس تجارب الشركات مع الرشوة، والنزاهة في المشتريات العامة، بالإضافة إلى أداء هيئات مكافحة الفساد، استنادًا إلى (أ) مسودات التقارير العالمية ذات الصلة ولوحات البيانات التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ب) ورقة سياسات حول أداء هيئات مكافحة الفساد، و (ج) "دليل قياس الفساد" بما في ذلك المؤشرات الرئيسية المفيدة لقياس الفساد ومكافحته.

تُعقد ورشة العمل الإقليمية حضوريًا (مع إمكانية المشاركة عبر الإنترنت في بعض الجلسات) باللغتين العربية والإنجليزية، مع توفر ترجمة فورية للمشاركين. ستكون الوثائق، بما في ذلك سلسلة الأوراق البحثية حول العلاقة بين مكافحة الفساد والتنمية في المنطقة العربية، وتقرير حول وجهات النظر الإقليمية بشأن قياسات الفساد، متاحة على الموقع الإلكتروني www.undp-aciac.org في غضون شهر من

انتهاء ورشة العمل. للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: aciac@undp.org.

جدول الاعمال

اليوم الأول (الاثنين، 26 / 05 / 2025)

09:30 – 09:00 **استقبال المشاركين والمشاركات والتسجيل**

11:00 – 09:30 **الافتتاح وجلسة رفيع المستوى**

الهدف: الترحيب بالمشاركين، وتمكين المنظمين من تقديم التوقعات المتعلقة بموضوعات الورشة، إضافة الى توفير لمحة عن هذه الموضوعات واتجاهاتها الرئيسية على المستويين العالمي والإقليمي.

- **الكلمات الافتتاحية**

معالي الدكتور محمد علي اللامي، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، رئيس هيئة النزاهة الاتحادية، جمهورية العراق

عطوفة الدكتور مهند حجازي، رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية

السيد خالد بوبشيت، مدير إدارة مجموعة العشرين، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، المملكة العربية السعودية

السيدة كيم سويونغ، مديرة مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي في الأردن

السيدة سوزان دام هانسن، نائبة مدير المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

- **مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة: منظور عالمي**

الدكتور أنغا تيميلسينا، مستشار دولي في مكافحة الفساد، المركز العالمي لسياسات الحوكمة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

- **العلاقة مع أولويات التنمية في المنطقة العربية**

السيد أركان السبلاني، رئيس المستشارين الإقليميين ومدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في الدول العربية

11:30 – 11:00 استراحة

13:00 – 11:30 الجلسة الأولى: مكافحة الفساد وتنمية القطاع الخاص

الهدف: دراسة الأدلة المتاحة حول العلاقة بين مكافحة الفساد وتنمية القطاع الخاص وأثرها على جهود الإصلاح الأوسع في المنطقة العربية وتحقيق الخطة العالمية 2030. يسلط النقاش الضوء على السياسات والآليات التي تعزز حوكمة الشركات مع التركيز على النزاهة في العمليات التجارية والتفاعل مع القطاع العام، مما يشجع على الابتكار، والتنافسية، وتعزيز الثقة في الاستثمارات. من المتوقع أن توفر النتائج رؤى هامة لصياغة سياسات قائمة على الأدلة وخطط إصلاح محددة لكل دولة، بالإضافة إلى تحديد الأولويات للبحوث المستقبلية.

- **إدارة الجلسة**

السيد أصلان بن رجب، رئيس كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية

- **المتحدّثون**

السيد ياسر عكاوي، خبير استشاري في تنمية القطاع الخاص وحوكمة الشركات

السيدة إيلودي بيث، مديرة رئيسة في قسم مكافحة الفساد، مديرية شؤون المال والأعمال، منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية

السيدة نيكولا ايلرمان، خبيرة استشارية في سياسات النزاهة والحوكمة والمساواة بين الجنسين

- **مناقشة عامة**

14:00 – 13:00 استراحة

15:30 – 14:00 **الجلسة الثانية: قياس تجارب الشركات مع الرشوة**

الهدف: عرض النتائج الأولية لمسودة لتقرير العالمي حول تجارب الشركات مع الرشوة واستعراض لوحة البيانات الخاصة بالتقرير. تتناول الجلسة أيضًا نقاش في الخطوات المستقبلية فيما يتعلق بجمع المزيد من البيانات وتحسين المنهجيات والمؤشرات المستخدمة.

- **عرض المؤشرات ولوحة البيانات**

السيدة فاطمة أوشيفا، أخصائية في بيانات الحوكمة، المركز العالمي لسياسات الحوكمة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

- **المتحدثون**

السيد دراغو كوس، خبير إستشاري في مكافحة الفساد، والرئيس السابق لمجموعة العمل المعنية بمكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية

الدكتور مجدي حسن، المدير التنفيذي للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات

السيد بدري المعوشي، مدير معهد المالية والحوكمة في المعهد العالي للأعمال (ESA)، الجمهورية اللبنانية

- **مناقشة عامة**

اليوم الثاني (الثلاثاء، 27 / 05 / 2025)

11:00 – 09:30 **الجلسة الثالثة: مكافحة الفساد ودعم تمكين ومشاركة الشباب**

الهدف: توفير فهم شامل للعلاقة بين مكافحة الفساد وبين تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في المنطقة العربية. تتضمن الجلسة دراسة التحديات والفرص الراهنة المرتبطة بهذه العلاقة، واستعراض ممارسات جيّدة ودروس مستفادة لدعم تطوير استراتيجيات وطنية تستند إلى الأدلة، بالإضافة إلى تحديد الفجوات المعرفية التي تتطلب المزيد من البحث. من المتوقع أن تساهم مخرجات الجلسة في دعم الشباب كشركاء أساسيين في مبادرات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في المنطقة العربية.

- **إدارة الجلسة**

السيدة ليندا حداد، مديرة المشروع الإقليمي للشباب، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية

- **المتحدثون**

الدكتورة كاثلين فينشام، خبيرة استشارية في مجال تمكين ومشاركة الشباب

السيدة لينا أبو حبيب، مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأميركية في بيروت

السيد رقية باسندوه، خبيرة قانونية مساعدة، قسم إدارة الاتفاقيات الإقليمية، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، المملكة العربية السعودية

السيد كريم شلهوب، مدير مشروع، مبادرة الشباب من أجل الحوكمة، الجمهورية اللبنانية

السيدة فدوى طرابلسي، عضوة، مجموعة حراس النزاهة الشبابية الاقليمية

- **مناقشة عامة**

11:30 – 11:00 استراحة

13:00 – 11:30 الجلسة الرابعة: مكافحة الفساد والعمل المناخي

الهدف: دراسة الأدلة المتوفرة حول العلاقة بين مكافحة الفساد والعمل المناخي، بما في ذلك البيانات التي تُظهر وجود علاقة بين معدلات الفساد ومستوى التأثر بتداعيات تغيّر المناخ، إلى جانب دراسات حالة توضح الصلة السببية بين هذين العاملين في سياق دول المنطقة العربية. سيتم تسليط الضوء على تدخلات عملية تساعد في إدارة مخاطر الفساد، كتعزيز الشفافية في رسم السياسات المتعلقة بتمويل العمل المناخي. يستكشف النقاش أيضًا الروابط المتداخلة بين مكافحة الفساد والعمل المناخي والصراعات، لا سيما في الدول العربية. من المتوقع أن يوفر الجلسة رؤى تُسهم في صياغة سياسات قائمة على الأدلة وخطط إصلاح وطنية محددة، مع تحديد الأولويات البحثية المستقبلية لدعم هذه الجهود.

- **إدارة الجلسة**

السيد بنجامين بسماتشي، أخصائي إقليمي في العمل المناخي، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

- **المتحدثون**

السيد مايكل نيست، خبير استشاري في السياسات العامة لمكافحة الفساد والعمل المناخي

الدكتورة ألكسندرا مانيا، كبيرة المستشارين القانونيين في مجال مكافحة الفساد، مجموعة البنك الدولي

السيد روبرت فورستر، خبير استشاري في مكافحة الفساد، مركز موارد مكافحة الفساد U4

السيدة ميرا أبو مغلي، خبيرة استشارية في النوع الاجتماعي

- **مناقشة عامة**

14:00 – 13:00	**استراحة**

15:30 – 14:00 **الجلسة الخامسة: مكافحة الفساد والوقاية من الصراعات والتعافي منها**

الهدف: دراسة الأدلة المتوفرة حول العلاقة بين مكافحة الفساد والوقاية من الصراعات والتعافي منها في المنطقة العربية. تسلط الجلسة الضوء على الفساد كعنصر محفز للصراعات وكعائق رئيسي أمام التعافي الفعّال منها، وتشجّع التفاعل حول مع الفكرة السائدة التي تعتبر مكافحة الفساد قضية يجب معالجتها ولكن بعد تحقيق الاستقرار. تؤكد الجلسة على ضرورة دمج استراتيجيات مكافحة الفساد في جميع مراحل دورة الصراع، من الوقاية إلى التعافي، لضمان تحقيق السلام والتنمية المستدامة. من المتوقع أن توفّر الجلسة رؤى استراتيجية ومؤشرات هامة نحو صياغة إصلاحات وسياسات قائمة على الأدلة، تدمج مكافحة الفساد بشكل متكامل عبر جميع مراحل الصراع، بدءًا من الوقاية وصولًا إلى التعافي.

- **إدارة الجلسة**

الدكتور كرم كرم، مستشار إقليمي في بناء السلام والحوكمة وتطوير المؤسسات، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- **المتحدثون**

الدكتورة راشيل جورج، خبيرة استشارية في الأمن الدولي والتنمية، ومحاضرة في جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأميركية

الدكتور يوسف شعيتاني، رئيس قسم النزاعات والتنمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

معالي الدكتور ناصر ياسين، خبير استشاري في مجال السياسات العامة، ووزير البيئة السابق ورئيس لجنة الطوارئ الحكومية، الجمهورية اللبنانية

السيد روبرت فورستر، خبير استشاري في مكافحة الفساد، مركز موارد مكافحة الفساد U4

السيدة شاين شيرش، خبير استشارية في مكافحة الفساد والصراعات

مناقشة عامة

16:00 – 15:30 استراحة

17:30 – 16:00 مجموعات عمل: إدماج منظور النوع الإجتماعي

الهدف: تمكين المشاركين من التعمق في أبعاد النوع الإجتماعي في مختلف اوجه العلاقة بين مكافحة الفساد والأولويات التنموية الأربعة التي تم تناولها في الجلسات السابقة، بما في ذلك تنمية القطاع الخاص، وتمكين ومشاركة الشباب، والعمل المناخي، ومنع الصراعات والتعافي منها. يركز النقاش على ادماج المنظور الجنساني في معالجة هذه التحديات، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

- **إدارة الجلسة**

السيدة لينا أبو حبيب، مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأميركية في بيروت

- **عرض تمهيدي**

السيدة نيكولا ايلرمان، خبيرة إستشارية لسياسات النزاهة والحوكمة والمساواة بين الجنسين

- **نقاشات ضمن مجموعات عمل مصغّرة**

اليوم الثالث (الأربعاء، 28 / 05 / 2025)

11:00 – 09:00 **الجلسة السادسة: قياس أداء هيئات مكافحة الفساد**

الهدف: عرض النتائج الرئيسية لورقة السياسات حول هيئات مكافحة الفساد والنقاش في التدابير المختلفة لقياس فعالية وأداء هذه الهيئات.

- **إدارة الجلسة**

السيد أركان السبلاني، رئيس المستشارين الإقليميين ومدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

- **المتحدثون**

السيد ساموبل دي جاجير، رئيس البرنامج العالمي لقياس الفساد، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

الدكتور كليب كليب، عضو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الجمهورية اللبنانية

الدكتور خالد القضاه، مدير النزاهة والوقاية، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة نايفة العيسى، خبيرة في العلاقات الدولية، قسم التعاون الدولي، هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، المملكة العربية السعودية

السيد أمين البصري، مدير قطب المرصد، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المملكة المغربية

- **مناقشة عامة**

11:30 – 11:00 **استراحة**

13:00 – 11:30 **الجلسة السابعة: قياس النزاهة في المشتريات العامة**

الهدف: عرض النتائج الأولية لمسودة التقرير العالمي حول النزاهة في المشتريات العامة واستعراض لوحة البيانات الخاصة بالتقرير. تتناول الجلسة أيضًا نقاش في الخطوات

المستقبلية فيما يتعلق بجمع المزيد من البيانات وتحسين المنهجيات والمؤشرات المستخدمة.

- **عرض المؤشرات ولوحة البيانات**

الدكتور أنغا تيميلسينا، مستشار دولي في مكافحة الفساد، المركز العالمي لسياسات الحوكمة، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

- **المتحدثون**

معالي السيد مؤيد عودة، رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، دولة فلسطين

السيد مصطفى خواجة، مسؤول وحدة سياسات الإحصاء والتنسيق، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

- **مناقشة عامة**

14:00 – 13:00 الجلسة الختامية

- **الخلاصات والتوصيات**
- **تعقيب المشاركين والمشاركات**
- **الختام**

15:00 – 14:00 الغداء

***